



التحديث في مصر خلال القرن التاسع عشر

م.د. نور سعدي عيسى*

جامعة بغداد / كلية التربية للبنات / قسم التاريخ
aliirjany2020@gmail.com

المستخلص:

يعد القرن التاسع عشر من الفترات المهمة في تاريخ الوطن العربي ولاسيما مصر اذ برز اكثر من حدث سياسي في المنطقة كان له تاثير كبير على مجرى حياة الشعب العربي المصري منها الحملة الفرنسية على مصر عام (1798-1801) التي مهدت لاضعاف السيطرة العثمانية والاستبداد المملوكي في مصر وهما اللذان كانا يقفان وراء حالة التخلف بوجه عام وقد ادت طبيعة الحملة وظروفها الى حدوث هزة عنيفة في حياة الشعب العربي المصري ولاسيما طبقة العلماء والمتقنين من خلال احتكاكهم بالفرنسيين والغرب وملاحظتهم للتقدم العلمي والتقني الذي وصلوا له مما كان لها اثرها على حالة اليقظة العامة انذاك، فكانت هذه المرحلة بداية لمرحلة جديدة لنهوض وتقدم مصر على يد محمد علي الذي استلم الحكم عام 1805 والذي استطاع بناء دولة قائمة على اساس التحديث اذ قام بنهضة تعليمية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وفكرية حيث فتح المدارس وارسل البعثات الى اوربا والنهوض بعمليات الترجمة والطباعة لنقل العلوم والمعارف الاوربية وحدث الجيش على الانظمة الاوربية وفتح المصانع والمستشفيات وبنى القصور والشوارع وطور التجارة والصناعة والزراعة وطرق المواصلات مما شكل تحديث هذه الدولة تهديدا للقوى الكبرى في ذلك الوقت الا ان هذا التحديث لم يستمر خلال فترة خلفائه ولاسيما عهد عباس الاول ومحمد سعيد الا ان عهد الخديوي اسماعيل استطاع من السير بهذه العملية التحديثية على خطى جده محمد علي و نهض بالبلاد في كافة مجالات الحياة نهضة قوية لكن اعتماده على الاجانب في مشروعاته وتراكم ديونه ادى الى سيطرة وتغلغل نفوذ الاجانب على البلاد.

الكلمات المفتاحية: التحديث، الحداثة، محمد علي، النهضة الحديثة، التأثير

الفكري

تاريخ الاستلام: 2025/01/06

تاريخ قبول البحث: 2025/03/18

تاريخ النشر: 2025/03/30

المقدمة

لم تتوافر للفكر العربي قبل القرن التاسع عشر فرصة لاكتشاف التقدم الأوروبي إلا من خلال الاحتكاك الحضاري الذي فرض نفسه، وأوجب انتقال الأفكار التنويرية الأوروبية إلى العالم الإسلامي، ولاسيما مصر التي تعتبر من ضمن الولايات العثمانية التي شهدت تحولات حضارية في القرن التاسع عشر، وذلك نتيجة لتحديات داخلية وخارجية. فمن خلال الاحتكاك والتواصل الحضاري الذي حدث بين المنطقة من جهة والغرب الأوروبي من جهة أخرى عبر عدة تأثيرات أبرزها الحملات العسكرية منها الحملة الفرنسية على مصر، فضلا عن توافد العديد من الخبراء والعلماء الأجانب إلى مصر. لاسيما الذين احضرهم نابليون بونابرت أثناء الحملة إلى مصر لغرض الانتفاع بأرائهم في كل ما يلزم الجيش والجالية التي كان يرمي نابليون إلى توطيئها بالبلاد، إضافة إلى البعثات العلمية، والتقلبات السياسية والثقافية والاجتماعية التي شهدتها مصر، إذ كانت تعيش في مرحلة تسودها ثقافة تقليدية متوارثة ساكنة وراكدة تخشى التغيير بحجة المحافظة على التوازن داخل المجتمع.

أدركت صفوة المجتمع المصري ذلك الفارق الشاسع بينهم وبين المجتمعات الأوروبية، الأمر الذي أدى إلى المناداة بضرورة إيجاد البدائل لمواكبة التطور الحاصل في الغرب الأوروبي. وقد وجدت تلك الأفكار صدى لها لدى حكام مصر، إذ عمدوا إلى تجسيد تجارب تحديثية مست جميع الميادين. ومن أبرز الحكام الذين ارسوا قواعد المشروع التحديثي في بلادهم هو (محمد علي باشا)^(*) الذي تولى حكم مصر مابين عامي (1805-1848) فضلا عن (الخدوي اسماعيل)^(*) الذي تولى الحكم من عام (1863-1879) والذي بدا العصر الثاني للتحديث بعد التجربة الأولى في عصر محمد علي.

أهمية الموضوع

موضوع التحديث له أهمية كبيرة من حيث أنه يعد من الموضوعات الجديرة بالبحث، لأنه يمثل جزءا من الدراسات الفكرية التي تحتاج إلى التأمل والتدقيق والتحليل، وبالتالي هو فرصة لعدم التركيز فقط على الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جالت فيها عقول الباحثين. وتزداد هذه الأهمية عندما يرتبط هذا الموضوع بمصر، إذ يمثل أنموذجا للتفاعل الإيجابي مع مستجدات القرن 19م ومتطلباته، والمحاولات الجادة لتدارك وضعية الضعف والانحطاط التي أصابت المجتمع الإسلامي برمته من خلال تبني المشاريع التحديثية في جميع ميادين الحياة.

ويأتي هدف دراسة التجربة التحديثية خلال القرن التاسع عشر وهي حقبة محمد علي باشا وخلفائه للتعرف على التقدم الحضاري الذي وصلت له مصر بسبب الاحتكاك مع الفرنسيين أثناء الاحتلال الفرنسي لمصر عام 1798 بصورة مباشرة وخاصة من جانب طبقة المثقفين المصريين ولاسيما بعد أن أدرك محمد علي أن مصر بقيت لقرون طويلة مستبعدة من التقدم العلمي والتقني ومهمشة في ساحة السياسة الدولية وسوق التجارة وأن هوة عميقة عزلت المجتمع الشرقي عن دول أوروبا المتقدمة بفارق يصل إلى قرون عديدة، لذلك تعد الجهود التي قام بها محمد علي في بناء دولته بمثابة نقطة البدء في وضع قواعد الدولة المصرية الحديثة وأسسها التي تم فيها الانتقال بمصر من بضع سنوات من عصور الفوضى والتخلف المملوكية العثمانية إلى دولة شكلت تحديا للقوى الكبرى في ذلك الوقت، وهو التحدي الذي فرض على تلك القوى التصدي بحسم لنجاحات التجربة المصرية والصدام معها والسعي لإجهاضها والتامر عليها.

وانطلاقاً من المعطيات السابق ذكرها نطرح الاشكالية التالية، هل شكلت التجربة التحديثية طابعا تقديميا واضحا لمصر ؟ وهل كانت هذه التجربة التحديثية منافسا قويا لدول اوربا ؟ وهل استمرت المسيرة التحديثية على وتيرة واحدة طيلة القرن التاسع عشر ؟ وللإجابة على هذه الاشكالية اخترنا الخطة التالية :

اولا: مفهوم التحديث

ثانيا : تاثير الحملة الفرنسية على مصر

ثالثا: المشروع التحديثي لمحمد علي وخلفائه

اولا : مفهوم التحديث Modernization

التحديث " (Modernization) كلمة مشتقة من الحداثة (حدث الشيء اي جعله حديثا) ومعناها تجديد (Bringing in) (بري، ماكنارلن، 1987، ص26)، ويتحدد مفهوم التحديث في تعاريف مختلفة حسب تجارب الشعوب المختلفة وتطور مفهومه بتطور الزمن، فنجد صعوبة في ايجاد تعريف دقيق للتحديث وذلك بسبب تداخل وتمازج هذا المصطلح مع الفاظ اخرى منها الحداثة والتنمية والتجديد والاصلاح سواء أكان ذلك على مستوى الفكر الغربي أو العربي، على أن هذا التداخل قد برز بشكل واضح وجلي في الفكر العربي، نتيجة لعدم توفر هذا المصطلح "التحديث" بهذه الصيغة في المعاجم والكتب التراثية العربية والإسلامية، إذ نجد لفظ (حدث) ومشتقاته أمثال يحدث حدوثا حداثا واستحدثت الأحداث والحديث ومحادثه وغيرها. وحتى في الفكر الغربي استعمل مصطلح الحداثة والتحديث في العديد من الدراسات المتعلقة بالحداثة على أنهما طبيعة واحدة رغم الفوارق التي بينهما في اللفظ التحديث (modernization) والحداثة (modernité) (رحماني، دراج، 2019، ص60)

ولكن على تعدد أنماط مفهوم لفظ التحديث وتداخلها مع ألفاظ أخرى، يبقى "النمط الحضاري الخاص الذي يشمل كل تلك المفاهيم، والذي يتصارع داخل منظومته التراث والتجديد، القديم والحديث، الأصالة والمعاصرة" (رحماني، دراج، 2019، ص60-61). بمعنى أن مصطلح التحديث هو "شروع عملية التغيير الاجتماعي لاكتساب صفات المجتمعات المتطورة في مجتمعات غير متطورة بوسائط شتى، ووسائل اتصالات مختلفة عما كانت عليه" (الجميل، 1997، ص44). يعني تحول المجتمع من الطابع الريفي إلى المدني ومن الإقطاعي إلى الرأسمالي ومن الزراعي إلى الصناعي ومن العفوي إلى العقلي ومن التقليدي إلى الحديث وهذا ما أكدته النظرية الاجتماعية التي جاء بها عالم الاجتماع الأمريكي دانيال ليرنر (Lerner Daniel) والتي ترى أن التحديث هو الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث (عمر، 1989، ص48).

ارتبط الفكر التحديثي أول الأمر بالغرب الأوروبي، فالتحولات الكبيرة التي شهدتها أوربا والتي امتدت من عصر النهضة الاوربية ذلك العصر الذي شهد حالة تجدد وبعث الحضارة الاغريقية وحياتها من جديد بعد فترة سبات مظلمة مثلتها القرون الوسطى (الشيباني، 1989، ص50)، وقد رافق هذا العصر جملة من التغيرات مثلتها حركة الإصلاح الديني اللوثيري، والاستكشافات الجغرافية، وعصر التنوير، ونمو الرأسمالية والثورتين الصناعية والسياسية، والاعتقاد بالمنهج العلمي وقوة العقل، لتتجاوز فيما بعد هذه المرحلة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وذلك بعد الحربين العالميتين. و سرعان ما تحولت حركة التحديث إلى البلدان الإسلامية نتيجة للاحتكاك الحضاري الذي حدث بينها وبين أوروبا عبر منافذ متعددة ومنها الحركة

الاستعمارية، متمثلة بالثورة الفرنسية عام 1798م، والبعثات العلمية، والرحلات إلى أوروبا، والذي شكل صدمة حضارية أفاق من خلالها العرب المسلمين. إذ برز شلة من المفكرين والمصلحين العرب نادى بضرورة الانفتاح على الغرب و القضاء على الجمود والتخلف، واللاحق بالركب الحضاري الذي سبقهم بكثير في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، على أن تتم عملية الاقتباس والإقتداء بنموذج الغرب لذلك سعى المصلحون والمثقفون العرب إلى البحث عن سبل الخروج من هذا الواقع وضرورة التغيير وإجراء تحديث على كافة الأصعدة. (بلقزيز، 2009، ص 9-12). ومن أهم الوسائل التي ساهمت في انتقال تلك الأفكار إلى الوسط المصري والتي كان لها أثر في ظهور حركة التحديث في مصر.

أولاً: تأثير الحملة الفرنسية على مصر

أ : التأثير الفكري للحملة

عانت الدولة العثمانية من حالة الضعف والانحطاط في أواخر القرن 18 مما جعلها عرضة للأطماع الغربية وهذا ما انعكس سلباً على أيلات الدولة العثمانية ومناطق نفوذها حيث كانت مصر من أهم أملاك الدولة وكانت محط أنظار وأطماع العالم الغربي فتاريخها وموقعها ومكانتها زاد في الصراع على المنطقة (غازي، قروي، 2015-2016، ص 8)

فبعد تراجع سلطة الأتراك العثمانيين في مصر رغّم امتداد حكمهم لفترة طويلة من الزمن لأنها في الواقع لم يكن يعنّيها أن يسود النظام أو الوحدة في أي ولاية من ولاياتها، فضلاً عن ذلك؛ الضعف والوهن الذي أصاب الدولة العثمانية وأنظمتها منذ أواخر القرن السادس عشر واستقل أمره خلال القرن الثامن عشر، ومنه عدم قدرتها على الدفاع عن نفسها وحماية ممتلكاتها بما فيها مصر. لذلك اضمحل سلطانها فتداول على حكم مصر عناصر غير محلية في هذه المدة مثل المماليك والانكليز والفرنسيين والتي تركت أثراً واضحة في المجتمع المصري رغّم قصر مدة حكم بعضها (صبري، 1926، ص 20-30)

ساعت أحوال البلاد وساهمت الأوضاع المتدهورة لمصر في استقطاب أنظار الفرنسيين إليها وتشجيعهم على السيطرة عليها وتحويلها إلى مستعمرة فرنسية، لما تمثله مصر مكسباً اقتصادياً واستراتيجياً لها إذ كان البلد يعاني من فراغ سياسي لعدم وجود سلطة فعلية قوية نتيجة للنزاع المتواصل بين المماليك والسلطة العثمانية من جهة وبين المماليك أنفسهم من جهة ثانية، وما نتج عن ذلك من سوء في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. (الغالي، 2010، ص 174) لم تكن الحملة الفرنسية مواجهة عسكرية بقدر ما كانت فكرية، إذ شكلت صدمة حضارية للمجتمع المصري. وهي أول احتكاك واتصال مباشر بين نمط حضاري متحرر ومتطور، ونمط آخر يعيش في عزلة وركود. (الشلق، 2009، ص 69) إذ كان للحملة لها تأثير واضح على الاتجاهات الفكرية للمجتمع المصري، فقد أحدثت أول اتصال مباشر في العصر الحديث بين النخبة الفكرية والمدنية الغربية القائمة على العقل والعلم والآلة. إذ اتضح للعلماء تطورات وانجازات الحضارة الغربية العلمية النظرية والتطبيقية، ووعوا أبعاد الصدمة الجديدة من خلال احتكاكهم المباشر بعلماء الحملة الفرنسية، والإطلاع على كتبهم وآلاتهم الفلكية والهندسية وعلى بعض منجزاتهم العلمية. الأمر الذي أدى إلى بروز أولى المحاولات لرصد أسباب التخلف والانحطاط المصري، والكشف عن أسرار التقدم الأوروبي (الصعيد، د.ت، ص 307-311).

ولعل أكثر المصريين تأثراً بالحركة الفرنسية الشيخ (حسن العطار)^(*) يعد في مقدمة رجال الفكر المصريين الذين تأثروا بالمنجزات الحضارية الأوروبية إثر احتكاكه المباشر بعلماء الحملة من الإطلاع على الآت الفلكية والهندسية لهؤلاء العلماء، وعلى بعض تجاربهم العلمية التي لم تكن معروفة في الوسط المصري والعربي الإسلامي. وانطلاقاً من هذا التأثير الذي طغت عليه الدهشة والإعجاب آمن بأن مصر لا بد لها أن تتغير وتتقدم وأن لا بد من الأخذ بعلوم أوروبا. لذلك أكد على ضرورة تغيير الأوضاع في مصر والاستفادة من التجارب العلمية للفرنسيين (سراج الدين، 2007، ص 119).

كما دعا بشكل خاص إلى تغيير كتب الأزهر وإصلاح برامجه وإدخال العلوم العصرية فيه. رغم أن العطار دعوته ظلت ضيقة الأفق، إذ انحصرت في الجانب العلمي واكتفت بمحاولة إحياء التراث العربي الإسلامي أيام عصورها الزاهرة، والحث على الوصل بين الماضي والحاضر، فضلاً عن ملازمتها للشعور بخطر الحملة الفرنسية على الأمة الإسلامية إلا أنها مثلت جهود أولية بذلت في سبيل انقاذ مصر من الأفكار التقليدية الراسخة في عقول المجتمع فوجدت صداها في عهد محمد علي بعد مواصلة الشيخ حسن العطار رسالته الخاصة بالإحياء لتلاميذه ومنهم (رفاعة رافع الطهطاوي)^(*) والذي أصبح أبو النهضة العقلية في مصر الحديثة و(علي مبارك)^(*) بعد أن أتاحت لهم مجدداً فرصة الاحتكاك الحضاري بأوروبا عن طريق البعثات العلمية خلال القرن التاسع عشر، والتي جعلتهم بشكل تلقائي يتساءلون عن أسباب التقدم الذي وجدوه في أوروبا وعن إمكانية أن تستفيد البلاد الإسلامية من ذلك التقدم، انطلاقاً من جملة من الشروط لأخذ ما يمكن أخذه وترك ما لا يمكن أخذه من الحضارة الغربية (حسن، د.ت، ص 75)

فضلاً عن ذلك؛ ساهمت الحملة الفرنسية في انتقال أفكار ومفاهيم الثورة الفرنسية مثل الحرية والمساواة إلى النجم المصري (لوتسكي، 1985، ص 45).

كما كان من أهم التأثيرات الفكرية للحملة الفرنسية على مصر هي المطبعة التي دخلت أول مرة في تاريخ مصر مع الحملة أثناء مجيء نابليون بونابرت الذي جلب معه العديد من المطابع التي تحتوي على الحروف الفرنسية والعربية واليونانية. فاثارت هذه التقنية الجديدة إعجاب المجتمع المصري وعلى رأسهم العلماء. واستقرت بعض المطابع في الإسكندرية عام 1798 أطلق عليها "المطبعة الشرقية الفرنسية" والمطابع الأخرى استقرت في القاهرة عام 1799 سميت "المطبعة الأهلية" وهي الوحيدة التي بقيت تخدم الحملة (عبد، د.ت، ص 28).

كما اهتم نابليون بونابرت بإصدار الصحف لنشر العديد من الأوامر والقرارات فيها من أبرزها صحيفة الأعشور المصري (La Decade Egyptienne) وهي صحيفة سياسية تصدر كل أربعة أيام وقد صدر لها 118 عدد خلال الأعوام من 1798-1801 فكانت بمثابة صحيفة شبه رسمية للحملة تنقل أوامر القادة وأخبار الفرنسيين في مصر. كما صدرت صحيفة رائد مصر (Courrier de L Egypte) فكانت تصدر كل عشرة أيام بحيث صدر منها 116 عدد خلال الأعوام من 1798-1801 وهي صحيفة علمية اقتصادية تنشر أبحاث المجمع العلمي ومناقشاته (رضوان، 1953، ص 22-23).

ولم تقتصر التأثيرات الفكرية للحملة الفرنسية على ذلك وإنما تأسس المجمع العلمي في عام 1798 والذي تكون من العلماء الفرنسيين من مهندسين وباحثين ورسامين وغيرهم يقومون من خلال دراستهم وتقديم أبحاثهم في تطوير

النواحي الاقتصادية والعمرانية والعلمية لمصر (عتيق، 1998، ص 260-261). كما انشا المجمع مكتبة ضمت الكتب التي جلبت معهم وتلك التي جمعوها من خزائن الكتب بالقاهرة، فضلا عن ذلك قام المجمع بانشاء معملين في العلوم الطبيعية والكيمياء بادوات والآت حديثة (الشلق، 2009، ص 86).

ولم تقتصر هذه الحملة على التأثيرات الفكرية وانما كان لها تاثيرات ادارية واجتماعية واقتصادية من خلال وضع الفرنسيون مؤسسات وتنظيمات جديدة اثرت بشكل كبير على المجتمع المصري (*).

هذه التأثيرات سرعان ما شكلت صدمة حضارية افاق من خلالها العرب المسلمين في مصر فحاولوا القضاء على الجمود والتخلف الذي أصابهم، واللاحق بالركب الحضاري الذي سبقهم بكثير، على أن تتم عملية الاقتباس والإقتداء بنموذج الغرب فضلا عن ذلك؛ لم تكن مصر في معزل عن تلك التنظيمات التي أحدثتها الحملة الفرنسية، و بالتالي لا يمكن الإنكار هذه الأخيرة التي مهدت السبيل وافسحت المجال لادخال النظم الحديثة و التي أتاحت الفرصة لرجال السياسة في إحداث تغييرات جذرية في مصر خلال القرن التاسع عشر خاصة محمد علي باشا الذي حكم البلاد بين عامي (1805-1848م) والذي سعى إلى بناء دولة حديثة، إذ عرفت خلال مدة حكمه حركة تحديثية شملت كافة الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية وكامتداد لها التجربة التحديثية في عهد الخديوي إسماعيل التي ساهمت بدورها في تعميق الأفكار والمبادئ الأوروبية، والتي سنأتي الى ذكر تفاصيلها لاحقا.

ثالثا : المشروع التحديثي لمحمد علي باشا وخلفاؤه

اولا: التحديث في عهد محمد علي

برزت مطلع القرن التاسع عشر إحدى الشخصيات القوية التي رغبت في تغيير أوضاع البلاد المتردية، ومحاولة اللحاق بالركب الحضاري متمثلة في شخصية محمد علي باشا التي شكلت منعطفًا مهما وجذري في تاريخ مصر الحديث إذ سعى هذا الأخير منذ توليه حكم مصر إلى تنفيذ مشروع تحديثي بكافة مجالات الحياة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية انطلاقا من إيمانه الراسخ بالإصلاح الجذري خشية الوقوع في قبضة الاستعمار الأوروبي، داعيا في ذلك إلى الاقتباس عن النماذج الأوروبية المتطورة. فضلا عن انه كان يرى ان مصر تمتلك المقومات اللازمة لكي تكون دولة مستقلة بدلا من كونها ولاية عثمانية ولتحقيق ذلك كان عليه ابن يبعث القوى الكامنه فيها وان يحيي ارضها وان ينظم اقتصادها ويحسن من استغلال مواردها ويعلم ابناءها ويشكل قوة عسكرية كافية تكون درعا لها ضد كل اعتداء (سراج الدين، 2007، ص 29) وقد اعتمدت جهود محمد علي لبناء قوة مصر على المحاور التالية:

1- الجيش

ادرك محمد علي كرجل عسكري اهمية وجود جيش نظامي في مصر يحل محل الفرق العسكرية الغير نظامية التي كانت تتكون من المرتزقة لاسيما وانه حاول تدريبهم على الطرق الحديثة لكنهم رفضوا الخضوع للتدريب الحديث لانهم اعتادوا على اسلوب المرتزقة (الشقرة وآخرون، جمال، 2015، ص 111) فضلا عن ذلك عاصر محمد علي تجربة العدوان الغربي الذي مثلته الحملة الفرنسية على مصر، فاعجب بفنون الحرب الاوربية اثناء قتاله ضد الفرنسيين في مصر فلما استتب له الامر في ولاية مصر عام 1805 عقد العزم على ادخال هذه الفنون الحربية في الجيش المصري

لتنظيم الجيش على النسق الاوربي (عباس، 2000، ص 288) لاسيما وان امتلاك جيش قوي سيساعد محمد علي في حروبه الاقليمية التي من شأنها ان تثبت دعائم حكمه ونزوعه الاستقلالي عن الدولة العثمانية (سراج الدين، 2007، ص 134)

وبناء على ذلك؛ استوعب محمد علي الميزات التقنية والتنظيمية المتفوقة لأوروبا، وأعاد توظيفها بما يخدم مشروعه التحديثي، فكان إرساء قواعد النظام العسكري. الحديث على النمط الأوروبي أول خطوة يسعى إليها هذا الحاكم من أجل تحقيق ذلك. إذ عمد إلى إقرار مبدأ التجنيد الإجباري كأول خطوة في مشروعه، والذي أسس من خلاله جيشاً منظماً، وانتدب له ضباطاً وخبراء أوروبيين من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا لتدريبه وتنظيمه طبقاً للمناهج الحديثة (المحجوبي، 1999، ص 19) وهو يسعى لتأسيس جيش أوروبي الطابع حديث العتاد، لكن سرعان ما أدرك محمد علي أن إصلاح الجيش لا يتم منقطعاً عن إصلاحات شاملة في كافة مؤسسات الدولة في ميادين الإدارة والاقتصاد والتعليم، (زيادة، 1987، ص 140) لأن تشكيل الجيش على تلك الصورة يستند على بناء ثكنات وتشييد المدارس العسكرية لتخريج الضباط وإقامة المستشفيات للمرضى وتأسيس المصانع لعمل الملابس وادوات التسليح والذخيرة (عباس، 2000، ص 291) فسار بناء الجيش جنباً إلى جنب مع الإصلاحات الأخرى (زيادة، 1987، ص 140).

يمكن القول أن اهتمامات محمد علي بكافة مؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية إنما كانت اهتمامات عسكرية أو على الأقل ذات أبعاد عسكرية.

وانطلاقاً من ذلك؛ شرع محمد علي في استقدام الخبرات الأوروبية لتدريب وتنظيم الجيش على أحدث الطرق، كما أرسل عدة بعثات مصرية إلى أوروبا للتخصص في مختلف الميادين العسكرية حتى لا يعتمد فقط على الأجانب في تدريب الجيش، وإيضاً أنشأ ديوان الجهادية(*) للنظر في أمور الجيش والإشراف على تدريبه، كما وأنشأ أيضاً العديد من المدارس الحربية(*) التي عملت على تخريج العديد من الضباط العسكريين المصريين، فكان ذلك شأن مدرسة المشاة ومدرسة الخيالة ومدرسة المدفعية ومدرسة أركان الحرب (علي، 1935، ص 462-463).

كما اهتم محمد علي أيضاً بالأسطول المصري فلم يكن في مصر قبل فترة حكمه أي سفن حربية فشرع بإنشاء أسطول حديث مصري (الشقرة وآخرون، جمال، 2015، ص 116) بحري وحربي لمواجهة الخطر الأجنبي خصوصاً وأن الحملات الأوروبية العسكرية قدمت إلى مصر عن طريق البحر الأبيض المتوسط، فجهز الأسطول بقطع حديثة مستوردة من أوروبا. كما أنشأ داراً لصناعة السفن بمدينة الإسكندرية بعد استعانته بخبراء وعمال أوروبيين ليقوموا بتدريب العمال المصريين (علي، 1935، ص 462-463). وعمل على إنشاء المدارس البحرية لتقوم بتدريب البحارة المصريين، كما أوفد البعثات العلمية إلى أوروبا للتخصص في أعمال البحرية وهندسة بناء السفن وليلحوا محل الأجانب (الشقرة وآخرون، جمال، 2015، ص 118) هكذا أنشأ محمد علي الجيش الحديث الذي أثار تخوف الدول الأوروبية لاسيما إنكلترا التي تخوفت من نشاط محمد علي وأدركت أنه سيقبل ميزان القوى في المنطقة مما أدى إلى التآمر عليه وسلاحه ذلك فيما بعد.

2- الاقتصاد

لم يكن بإمكان محمد علي بناء دولة حديثة مثلما أراد دون أن يبني لها دعامة اقتصادية قوية فكان من ضمن متطلعاته و خططه هو بناء دولة قوية من الناحية الاقتصادية فكان لابد له المال الوفير لسد حاجة اليد العاملة و سد مطالب الإدارة و إنشاء الجيوش و تأسيس معاهد التعليم (ديج، ص 45)

قبل التحدث عن البناء الاقتصادي بما يحتويه من تجارة و صناعة و زراعة لابد أن نذكر أن محمد علي في بداية حكمه لم يدخل الحكومة في الحركة الاقتصادية اذ كان الزارع يزرع ما يريد، و الصانع يصنع ما يريد كما أعطى للتاجر حرية التصرف ببضاعته، اي كان يتبع مبدأ الحرية الاقتصادية وكان نظام الالتزام هو الشائع في مصر لكنه سرعان ما تخلص من هذه السياسة و إتبع سياسة أخرى هي الاحتكار و التوجيه (الحته، 1951، ص42) فخضعت التجارة كالصناعة والزراعة لسياسة الاحتكار التي اتبعها محمد علي فقبض بيد من حديد على حركة التجارة الداخلية والخارجية (الشقرة واخرون، جمال، 2015، ص 108)، والغي نظام الالتزام و سعى إلى تحويل وظيفة الدولة من جهاز لجباية الأموال من الرعية الى جهاز إنتاج ورقابة وخدمات في نفس الوقت، فألغى كل الإجراءات التي كانت تقف بين المنتج والمستهلك لعل أبرزها إلغاء نظام الالتزام في جمع الضرائب، والإشراف على الأوقاف، ومصادرة الأملاك خصوصا ملكية الارض ثم اعادة توزيعها على شكل ملكية انتفاع (الشلق واخرون، 2005، ص71-74)

اهتم محمد علي بالقطاع الزراعي ورسم للبلاد سياسة زراعية جديدة عن طريق اخضاع الانتاج الزراعي لسيطرة الدولة اذ احتكر محمد علي تسويق الحاصلات الزراعية فكانت حكومته تقوم بشراء جميع الحاصلات الزراعية، فضلا عن ذلك كانت الحكومة تشتري المحاصيل بالسعر الذي تحدده هي وتترك لاصحابها ما يكفيهم لمدة سنة من الغذاء والتقاوى كل اسرة بحسب عدد افرادها (الشقرة واخرون، 2015، ص 108)، كما قام بنشر التعليم الزراعي و استعان بعدد من الخبراء الاوربيين لنشر اساليب الزراعة الحديثة والتوسع بزراعة المحاصيل ذات العائد النقدي الكبير (سراج الدين، 2007، ص 55) فتوسع في المزارع ذات القيمة التجارية أو الصناعية كالقطن والقمح والكتان وقصب السكر والعنب، بالإضافة إلى ذلك قام بإنشاء ديوان الزراعة الذي يشرف على تنظيم الزراعة وأنجز العديد من مشروعات اقامة الجسور ومشاريع الري الكبرى وشق الترع "الخيرية" و خطط لحفر الترع و شق السواقي حيث قام ببناء أول سد في مصر و هو سد لحجز مياه النيل (علي، 1993، ص23) فساهمت هذه السياسة في زيادة عائدات الدولة (الشقرة واخرون، 2015، ص 108)

ليس هذا وحسب؛ بل اهتم ايضا بالقطاع الصناعي انطلاقا من ايمانه بضرورة توفير حاجيات الجيش ومؤسساته من مؤن وعتاد، لاسيما وانه سيطرت عليه فكرة انه مادام المواد الاولية متوفرة والايدي العاملة رخيصة فان المشكلة تنحصر في استيراد الآلات والاستعانة بالمساعدات الفنية من اوربا وبالتالي يمكن تحويل مصر الى بلد صناعي واحداث ثورة صناعية شبيهة بما يحدث انذاك في انكلترا وفرنسا (الشقرة، جمال، 2008، ص34)

فتمتدورت الصناعات العسكرية والمدنية بسرعة لخدمة الجيش المصري وبسبب اشرافه المباشر عليها نهضت الصناعة العسكرية والمدنية نهوضا كبيرا وذلك من خلال تشيد المصانع وجلب لها الماكينات من اوربا و إستعان بعدد

من الصناع الفرنسيين و الإيطاليين لتعليم المصريين مختلف الصناعات لانهم لا يعرفون استخدام الآلات الحديثة لانهم في الاصل عمال زراعيين كما قام بارسال البعثات المصرية لتعلم فنون الصناعة (شكري وآخرون، 1948، ص484) فأنشأ مصانع حربية لصناعة الأسلحة، مثل مصانع البارود والبنادق وسبك الآلات المدافع ومصانع الاحذية والملابس الضرورية للجيش، وأخرى مدنية لصناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية، بالإضافة إلى صناعة الورق والسكر وبعض المواد الكيماوية. فتعلم المصريون وابدعوا في عملهم لاسيما الذين اشتغلوا في صناعة السفن، ولأن دولة محمد علي قد واكبت التقدم التقني الذي عرفه القطاع الصناعي في بعض البلدان الأوروبية، بدأت منذ عام 1830 الصناعات المصرية تعتمد الطاقة البخارية فتم خلال هذه السنة استعمال البخار في ستة مصانع وفي العديد من السفن (المحبوبي، 1999، ص22).

استطاع قطاع الزراعة والصناعة في ظل احتكار الدولة ان يشكل قاعدة لدعم عمليات التجارة الخارجية التي حققت مزيدا من العوائد والدعم والارباح لدولة محمد علي لذلك بدا بتوسيع نطاق التجارة الى الخارج (هويدي، 1985، ص65).

وطمع محمد علي أن يتبع سياسة الدول الأوروبية و منهجها لتقوية مصر فعمل بنظام تجاري فقام بإقلال الواردات وعمل على زيادة الصادرات أي جعل الميزان التجاري دائما لصالحه (غازي، قروي، 2015-2016، ص42) حيث شجع تصدير المصنوعات مثل القطن والسكر والقمح وغيرها، كما عني بتوفير وسائل النقل والمواصلات اللازمة لنقل البضائع من مراكز إنتاجها إلى مواطن تصريفها وتسويقها، فشقت على إثر ذلك العديد من الطرق المعبدة وأصلحت القديمة منها، كما تأسست شركة الملاحة في البحر الأبيض المتوسط وأخرى في النيل (جي، 2003، ص122). ليس ذلك فقط بل أنه وجد في بلاد العرب و السودان و الشام بعد ضمها إليه أسواقا جديدة لتصدير منتجات مصر سواء المنتجات الزراعية و الصناعية (اسماعيل، 1997، ص156).

أدى تزايد الموارد الحكومية توفير فائضا لدولة محمد علي مكنه من مضاعفة حجم الانفاق على عملية التحديث ودعم طموحاته في بناء المزيد من المشروعات او دعم بناء قوته العسكرية (سراج الدين، 2007، ص72) ترتب على سياسة محمد علي التجارية هذه ازدهار ملحوظ في تجارة مصر الخارجية الا ان هذه السياسة حركت الراسمالية الأوروبية ضده واثارت تخوف الدول الأوروبية لاسيما وانها كانت تبحث عن اسواق لتصريف منتجاتها.

إن ما أدخله محمد علي من تغييرات على البنية الاقتصادية، فرض عليه بعض التغييرات الاجتماعية لاسيما على المستوى الصحي. إذ أنشأ عددا كبيرا من المستشفيات والعيادات الطبية على النظم الأوروبية، ووضع نظاما للوقاية الصحية لمواجهة انتشار الأوبئة الفتاكة خاصة الطاعون والكوليرا، مستعينا في ذلك بالخبرات الأوروبية، (سراج الدين، 2007، ص89-90).

كما اهتم محمد علي بالجانب العمراني منها القصور والمساجد مثل قصر جوهره ومسجد مرمرة (عبد الرحمن، د.ت. ص14-15).

ولاكمال محمد علي تجربته التحديثية ورغم أنه أعطى الأولوية للمصريين في مختلف قطاعات العمل والإنتاج، إلا أنه ألغى التمييز بين المصريين وغير المصريين واطلق أشكال الحرية لجميع الطوائف في ممارسة شعائرهم الدينية وإنشاء الكنائس، والمدارس والنوادي الاجتماعية الخاصة^{٥٠}، وساوى بين السكان في الحقوق والواجبات (حنا، 2023، ص 265)

القضاء

لم يغفل محمد علي جانب القضاء فقد وضع عقوبات على كل من ينتحل صفة أو وظيفة من الوظائف الحكومية مدنية كانت أم عسكرية دون أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو أذن من الحكومة ويُعاقب إذا عمل بامتيازات إحدى الوظائف فيعاقب بالحبس لمدة 3 أشهر إلى 3 سنوات بالإضافة إلى عقوبات حول النصب والتزوير، كما فرضت عقوبات على من يلبس كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته (بركات، 2000، ص 348) هذا إلى جانب العديد من القوانين الأخرى التي سنّها محمد علي والتي كان أساسها المساواة لتحقيق للفرد الأمن والاستقرار والحرية الشخصية وقد عمل جاهدا لتحقيق ذلك بالرغم من الهفوات الموجودة داخل الإدارة لجملة من الأقوياء الذين كانوا يستخدمون قوتهم ضد الضعفاء (الايوبي، 1923، ص 124) وفي هذا السياق؛ عمل هذا الحاكم على تحديث القضاء، ذلك من خلال إنشاء محكمة إدارية تنظر في الجرائم التي يرتكبها كبار الموظفين الذين يخلون بواجبات وظائفهم، ومحكمة تجارية تنظر في المنازعات التجارية وخاصة تلك التي تنشأ بين المصريين والأجانب، بالإضافة إلى إصداره سلسلة من القوانين العقابية (غازي، قروي، 2015-2016، ص 64).

3- تنظيم الإدارة

كما حرص محمد علي على إقامة نظام إداري محكم يضمن له تسوية الأمور بين الناس، فوجه محمد علي عناية كبيرة بتنظيم إدارة البلاد وإعادة هيكلتها خاصة أن الإدارة المصرية عانت من الفوضى والفساد في أواخر العهد المملوكي العثماني فما كان عليه إلا إنشاء إدارة قوية فأعاد تقسيم مصر إداريا (الديح، ص 23) فصدر لذلك لائحة عرفت بأسم (سياسة) عام 1837م والتي حددت سبع دواوين يرأسها الديوان العالي الذي يشبه حاليا مجلس الوزراء، اضطلع كل منها بقطاع محدد مثل، المالية، الجيش، البحري، التعليم، التجارة والعلاقات الخارجية، الصناعة، واضعا بذلك الأسس التي قام عليها النظام الوزاري فيما بعد، كما أعاد التقسيم الإداري في مصر، وتنظيم إدارة الأقاليم في صورة مديريات انقسمت كل واحدة منها إلى مراكز، وهذه الأخيرة إلى أقسام وكل قسم كان يضم عددا من القرى (سراج الدين، 2007، ص 93-96)

4- التعليم

اهتم محمد علي بنشر التعليم باعتباره هو الوجهة المضيئة لعصره حيث اعتنى بالتعليم على اختلاف درجاته وكان تكوين الجيش هو العامل الرئيسي وراء النهضة التعليمية التي عرفت بها البلاد في النصف الأول من القرن التاسع عشر فلم يكن التعليم يهدف فقط إلى توفير الشعب وخلق جيل واعى من الناس وإنما كان يهدف إلى الاستجابة لمطالب الجيش فقد استلزم تكوين الجيش أشياء عديدة مثل وعود الرجال العسكريين المدربين على النظم الحديثة ووجود الأطباء البشريين

لرعاية الجيش والمهندسين لمدهم بالأسلحة الحديثة، لهذا نجد محمد علي ربط سياسة التعليم بنظامه العسكري وخطته الكبرى لبناء دولة حديثة (الشقرة، جمال، 2008، ص 37)

لهذا اتجه محمد علي لبناء دولته العصرية إلى مشروعات علمية بخبرات أوروبية، وكان أهم دعائم دولته العصرية، سياسته التعليمية و التثقيفية الحديثة، فسعى لإقامة إدارة فعالة ومزدهرة يدعمها ويحميها عن طريق إنشاء تعليم عصري يحل محل التعليم التقليدي (عبد الحكيم، د.ت، ص 449)

فسعى محمد علي خلال فترة حكمه إلى إيجاد نظام تعليمي حديث قائم على أسس أوروبية حديثة، ذلك لأن النظام القائم قبل توليه أمور مصر كان نظاما شعبيا لا تنظمه اللوائح والقوانين، إذ كان يقتصر على تعليم الأزهر كمعهد إسلامي تدرس فيه العلوم الفقهية والدينية المختلفة، إلى جانب الكتاتيب التي كانت تدرس فيها تحفيظ القرآن ومبادئ القراءة والكتابة، فكان من الصعب إعداد الخبرات التي كان يحتاج إليها محمد علي، ولأن هذا الأخير خشي معارضة علماء المعاهد العلمية القائمة جراء محاولته لفرض تنظيمات حديثة غير التي ألفوها، فكر في إنشاء معاهد علمية على النظام الحديث الذي كانت أوروبا قد أخذت بها، مع الإبقاء على المعاهد القائمة آنذاك. ولكن تحقيق ذلك لم يكن بالأمر الهين، ذلك لأن إنشاء هذه المعاهد كان يستلزم هيئة للتدريس، ولا يمكن هنا الاعتماد على علماء الأزهر — وإن اعتمد على بعضهم في تدريس اللغة العربية — كونهم علماء دين ولغة فقط، وليس لهم صلة بالعلوم الحديثة على اختلافها ونتيجة لهذه الصعوبات، كان على محمد علي أن يعتمد على عدة خطوات لتحقيق الغاية المنشودة، تمثلت في تأسيس المدارس الحديثة والاستعانة بالأجانب وإيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا، بالإضافة إلى نقل المعارف والعلوم الأوروبية إلى مصر عن طريق الترجمة والطباعة والصحافة. فإشياء المدارس العلمية كانت أول خطوة في العملية التحديثية التي بدأ يعد فيها محمد علي، إذ تم إنشاء ثلاث أنواع من المدارس على أسس أوروبية عام 1816^(*)، تمثل ثلاث مراحل من التعليم مرتبطة ببعضها البعض. لكن الملفت للانتباه هو أن محمد علي بدأ من القمة منتهيا إلى القاعدة وهو ما يطلق عليه نظام الهرم التعليمي المقلوب، إذ وجه عنايته أول الأمر بتأسيس المدارس العليا أو الخصوصية، وذلك لحاجة البلاد إلى الموظفين فما كان عليه أن ينتظر طويلا حتى ينتظم حال المدارس الابتدائية والتجهيزية ويمر التلاميذ في هذه المراحل حتى التعليم العالي بل راحت الدولة تنشأ المدارس العالية أولا لأنها تخرج الموظفين مباشرة لحاجتها للجيش والصناعة والموظفين للجهاز الإداري (الرحماني، 2019، ص 65)

اختار محمد علي طلبة المدارس من المعاهد الدينية القديمة ثم رأى لابد أن ينالوا درجة كافية من التعليم قبل التحاقهم بالمدارس العليا فأنشأ المدارس التجهيزية (بمطابقة مدارس متوسطة أو ثانوية) هدفها إعداد الطلاب للتعليم العالي ثم أنشأ المدارس الابتدائية عام 1833 وذلك لإعداد الطلاب قبل التحاقهم بالمدارس التجهيزية ولتكون منها قاعدة الهرم. كما أنشأ ديوان المدارس^(*) في عام 1837 اختص بجميع شؤون التعليم المالية والفنية (عيسى، نور سعدي، 2021، ص 15).

أصبح التعليم في عهد محمد علي من مهام الدولة، بعد أن كان تعليم أهليا وربما كان ذلك سببا في نجاح التجربة التحديثية في المجال العلمي وإن كانت نسبية. فقد استطاع محمد علي بوسائل محدودة أن ينشئ مدارس على النمط الأوروبي، وخلق طبقة من المثقفين من أبناء البلد قادرة على تحمل مسؤولياتها، من خلال إيفاد العديد من البعثات العلمية

إلى أوروبا، وكان الهدف من وراء تلك البعثات أن يكون لمصر جيلا من الأساتذة والعلماء نهلوا العلوم الأوروبية من منابعها وليحل فيما بعد محل الأساتذة والأطباء، والمهندسين والصناع الأجانب. فأصبح المصريون يشغلون بعض الوظائف في الدولة بعد أن كانوا م همشين (علي، 1993، ص23) و بذلك طغى طابع الحداثة على المدارس المصرية، فمحمد علي أراد تكوّن طبقة متعلمة تعمل على نشر العلم بين طبقات الشعب (الرافعي، ص397) الأمر الذي سيسهل عليه تجربته التحديثية التي مست جميع الميادين، بالإضافة إلى تكوين عدد كبير من المترجمين لأحدث الكتب العلمية الحديثة وضخها في النظام التعليمي واللوائح والقوانين المنظمة لمؤسسات الدولة الحديثة (سراج الدين، 2007، ص81) كما هدف إلى نقل تلك العلوم إلى اللغتين العربية والتركية، ليسهل على الطلاب والمدرسين استعمالها ودرسها وتدريسها في المدارس الحديثة (الرحماني، 2019، ص72).

كانت هذه المعالم الرئيسية التي وضعها محمد علي و سار على نهجها لتطبيق سياسته التعليمية التي هدف من خلالها إلى إنشاء تعلم مختلف و عصري بذلك ازدهر التعليم في مصر و اكتمل تنظيم المناهج في مختلف مراحل التعلم.

5- المطبعة والصحافة

لم تقتصر جهود محمد علي على تلك المحاور بل قام بإنشاء المطابع كالمطبعة الأميرية ببولاق عام 1820م. ونظرا لاهتمامه بأن يكون الشعب المصري على صلة بأعمال الحكومة ولإسبيل إلى ذلك بطباعة الحال الا بنشر الجريدة الرسمية بين أكبر عدد ممكن من افراد الشعب المصري، فامر باصدار الجريدة الرسمية للحكومة وهي جريدة الوقائع المصرية التي تم إنشاؤها عام 1828م وطبعها بمطبعة بولاق، وذلك من أجل توثيق الحوادث التي تقع في القطر المصري ونشر أنباء الجيش والدولة ومؤسساتها وأحكام المحاكم والأحداث الخارجية، والإعلان عن نتائج إصلاحات محمد علي ومشروعاته، وباختصار قامت فكرة الوقائع على الدعاية الواسعة لمحمد علي وجهوده في سبيل الإصلاح والنهوض بالبلاد وكانت تصدر هذه الجريدة باللغتين العربية والتركية (حمزة، د.ت، ص12-13).

بلغت حركة التحديث في عهد محمد علي أوج تطورها خلال ثلاثينيات القرن 19 م لاسيما من الناحية العسكرية والاقتصادية، لكن هذه الحركة وما صاحبها من انفتاح واسع على المعارف والفنون والنظم الغربية، أضرت بمصالح ومطامع الدول الأوروبية، اذ ترتب على سياسة محمد علي التجارية ازدهار ملحوظ في تجارة مصر الخارجية الا ان هذه السياسة حركت الراسمالية الأوروبية ضده، لاسيما وان محمد علي بتشجيعه للإنتاج في الداخل واحتكاره للتجارة في الخارج قد أغلق الأسواق المصرية امام التجار الاجانب الذين كانوا يجوبون اسواق الولايات العثمانية وفي مقدمتها مصر مستفيدين من نظام الامتيازات الاجنبية او التسهيلات التي منحها الدولة العثمانية لدولهم، ومن ناحية اخرى كانت الدول الأوروبية قد انتقلت الى نظام الانتاج الصناعي الكبير بمعنى انها كانت في حاجة الى اسواق لتصريف ما تنتجه مصانعها لذا كان لابد من القضاء على محمد علي وفتح السوق المصري للسلع الأوروبية (الشقرة وآخرون، جمال، 2015، ص110). كما وانها كانت ترى في هذا المشروع بعدا استقلاليا وبالتالي يمكن لمصر أن تكون منافسا وندا قويا لها، الأمر الذي دفعها إلى التدخل للحد من سيادة مصر وإجهاض المشروع التحديثي. فاجبرت محمد علي على توقيع معاهدة لندن

عام 1840^(*) مما أدى الى حدوث مشكلة اقتصادية في البلاد حيث ضرب نظام الاحتكار وفتحت الاسواق المصرية، كما لغت بعض المصانع والدواوين وصرف الكثير من الموظفين عن وظائفهم كما حرمت عليه بناء السفن الحربية دون اذن من الباب العالي و تآثر النظام التعليمي في مصر وترتب على ذلك تقليل عدد افراد الجيش وتسريحه بما انه في بادى الامر الباعث الاول لانشاء المدارس الحربية والخصوصية والتجهيزية ثم الابتدائية فالغت الحكومة الكثير من المدارس وقللت من عدد الملتحقين بها (حربي، العزاوي، 1958، ص 9) وبالتالي عزل محمد علي بعد مرضه عام 1848 (بدران، ص 65) فما هو مصير التحديث في عهد خلفاء محمد علي؟ هل استطاعوا إعادة هذه الحركة إلى نفس القوة التي كانت عليها في عهد مؤسسها محمد علي أم فضلوا الارتداد والتراجع عنها وهذا ما سنتطرق اليه في المحاور التالية.

ثانيا : التحديث في عهد ابراهيم باشا

تولى الحكم بعد عزل محمد علي ابنه ابراهيم باشا^(*) الذي حكم مصر عدة اشهر وكان اكثر مرونة وميلا للتجديد بفضل اختلاطه بالاجانب فاهتم بتعليم الشعب ليس فقط لتزويد الحكومة بما يلزمها من موظفين بل ايضا لترقية المجتمع وتقدمه فتنبه في مدة حكمه القصيرة الى فكرة التعليم الشعبي ونهض للعمل في سبيل تحقيق هذه الفكرة وكان يرى ان تشترك الاهالي مع الحكومة في الاهتمام بالتعليم بان يتحملوا قسطا مما تتحمله الحكومة من نفقات ولكن قصر مدة حكمه لم يمكنه من تنفيذ شي بسبب مرضه توفي بعد اشهر من تسلمه الحكم واستلم السلطة بعده عباس حلمي الاول (عيسى، نور سعدي، 2021، ص 20)

ثالثا: التحديث في عهد عباس الاول

بعد عزل محمد علي عام 1848 كادت مصر تكون نسياً منسياً، لا أهمية لها في نظر أوروبا، لولا مرور تجارة الهند عن طريق مصر؛ وذلك لأن من خلفه من ذريته لم ينالوا تلك الصفات التي ميّزته، وجعلته في مصاف عظماء الرجال في عصره. فعندما تولى الحكم عباس حلمي الأول^(*) في عام ١٨٤٨م، يبدو أنه لم يبد رغبة شديدة نحو تحديث البلاد. فكان أول عمل قام به أن هدم كل ما أفنى فيه جده العظيم زهرة حياته، غير مفرق بين النافع والضار؛ اذ استمر تدهور اوضاع التعليم في عهده اذ ما كان للتعليم ان يزدهر مع تدهور الاحوال الاقتصادية وسياسة الجمود والانكماش التي عرفها المجتمع المصري منذ السنوات الاخيرة من حكم محمد علي وبلغت ذروتها في عهد عباس اذ ساءت حالة المدارس والغى معظمها فلم يبق منها سوى ما يكفي لادارة المرافق المحدودة التي ابقى عليها، وبدأت حركة الاستغناء عن المدرسين وخاصة الاوربيين والغيت جميع الرخص والمنح التي كانت تعطى لهم كل هذا لغرض توفير في الاقتصاد واستدعى معظم أعضاء البعثات العلمية الذين تم إيفادهم إلى أوروبا في عهد محمد علي واكتفى ببعث 21 طالبا. وقد ترتب على سياسة الاقتصاد هذه ان هبطت ميزانية التعليم، واستغنى عن الكثير من الخبراء والموظفين الغربيين، وأظهر ميله إلى العادات والأنظمة التركية والبلدية ولقد قضى على احتكار التجارة بالاضافة إلى إهماله مشاريع الري التي بدأها جده محمد علي كمشروع القناطر الخيرية، كما قلص الجيش، وأغلق المعامل بحجة الاقتصاد في النفقات. فشهد حكم عباس وقوف الحركة التحديثية والاصلاحية الواسعة النطاق التي وجهت مصر في النصف الاول من القرن التاسع عشر توجها جديدا (الاسكندري، حسن، 2014، ص 215).

رابعاً: التحديث في عهد محمد سعيد باشا

توفي عباس بعد أن اغتيل في قصره واستلم الحكم من بعده عمه محمد سعيد باشا^(*) في 16 تموز 1854، فبالرغم من تعثر حركة التحديث في عهد عباس فقد عرفت نوعاً ما انتعاشاً في عهد سعيد باشا حاول هذا الأخير إنقاذ الدولة مما آلت إليه من ضعف وتدهور على كافة المستويات، هادفاً إلى العودة إلى ما كانت عليه مصر من تطور وقوة في عهد أبيه محمد علي^٢. بالرغم من أن سعيد باشا ذكر عنه بعض المؤرخين بأنه كان معروف عنه ضعف الإرادة كثير التردد، لا يستقر على رأي واحد، لذلك كان كثير التقلب في الخطط والبرامج والأعمال، كما كان معروفاً بميله وانصياعه للأوروبيين وحسن ظنه بهم. إلا أنه استطاع بذل مجهودات مضيئة في تحسين النشاط الزراعي وما ارتبط بها من مواصلات، فضلاً عن اهتمامه بالجيش والبحرية، والنظام السياسي والإداري والقضائي (الرافعي، 1987، ص30).

ففي المجال الزراعي؛ أصدر مجموعة من القرارات الإصلاحية أبرزها قانون (الأراضي الشهير) الذي صدر في عام 1858م إذ به أصبح الفلاح لأول مرة المالك الحقيقي لما يفلحه من الأرض، إذ ألغى مسألة احتكار الدولة للمحاصيل الزراعية وبناء على ذلك أصبح للفلاح حق التصرف في محصوله بعد سداد الضريبة المقررة عليه (الشقرة، جمال، 2008، ص52).

كما اهتم سعيد باشا بحفر الترعة وإنشاء السكك الحديدية والتلغرافات، فقد أتم سنة 1856 م الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية وكتكملت لهذا الخط، مد الخط الحديدي بين القاهرة والسويس، وانتهى منه في عام 1858م، وبذلك تم الربط بين مينائي الإسكندرية والسويس مما أدى إلى زيادة عدد السفن الواردة من الهند والشرق إلى السويس محملة بالمتاجر ومنها إلى الإسكندرية لنقلها عن طريق السفن إلى موانئ أوروبا، ومع هذا التزايد اهتم سعيد باشا بإصلاح ميناء السويس وتوسيعه (العزباوي، 2009، ص33-34).

بالإضافة إلى ذلك؛ اهتم سعيد بالبحرية المصرية فأصلح السفن القديمة وأنشأ سفن جديدة. كما أولى اهتماماً بالملاحة التجارية الداخلية والخارجية، إذ أنشأ عام 1854 م الشركة المصرية للملاحة البخارية، وذلك لتسهيل عملية نقل الحاصلات والمسافرين وبالتالي تسهيل المواصلات الداخلية. أما لتسهيل المواصلات الخارجية، فقد أنشأ شركة أخرى عام 1857 م سميت بالشركة الحديدية للملاحة البحرية، لتسيير البواخر في البحر الأحمر. ومنه إلى المحيط الهندي ثم الخليج الفارسي وفي البحر الأبيض المتوسط (الرافعي، 1987، ص37-38).

خشيت بريطانيا أن تعود لمصر قوتها البحرية التي كانت لها في عهد محمد علي، فتدخلت لدى الباب العالي وأوعزت لديه أن يمنع سعيداً من تجديد الأسطول موهمة السلطان العثماني أن الأسطول المصري إذا قوي شأنه يصبح خطراً يهدد الدولة العثمانية كما كان في عهد محمد علي، وقد استمع السلطان لدسائس بريطانيا وأصدر أمره إلى سعيد بالكف عن إصلاح سفن الأسطول وإنشاء سفن جديدة إلا بأمره، وقد اضطر سعيد إلى الإذعان لمشئته السلطان ومن ثم أهمل أمر الأسطول والبحرية وعمد إلى تحطيم عدد كبير من السفن وأحرق بعضها وسرح أغلبية الضباط وكان ذلك سبباً لاضمحلال قوة مصر البحرية. (الرافعي، عصر إسماعيل...، ج 1، ص38-37). نلاحظ أن الدول الأوروبية ومن بينها بريطانيا كانت تقف بوجه أي تجديد أو تقدم لمصر مما كان يعثر الحركة التحديثية في البلاد المصرية.

اما في المجال العسكري فلقد كان شغله الشاغل مدة حكمه تنظيم الجيش، لاعتقاده أنه ماهر في الفنون الحربية؛ فكان يغير في نظامه، ويبدل من حين لآخر، (الاسكندري، حسن، 2014، ص217) الا أن عنايته انصرفت إلى المظاهر أكثر من انصرافها إلى ترقية الجيش من حيث التدريب والتسليح وزيادة العدد، إذ اقتصر على تغيير ملابس الجيش بأخرى روعي فيها الترف والإسراف أكثر مما روعي فيها ملاءمتها لظروف مصر وطبيعة مناخها، حيث صرفت نفقات باهضة على الملابس أربكت مالية الدولة في أواخر أيام سعيد إذ شاء الأمر الذي دفعه إلى الاستدانة (السروجي، 1967، ص33).

اما في مجال التعليم فلم يشجع العلم؛ فاهمل التعليم لأنه كان يعتقد أن فتح المدارس ينهب عقول عامة الناس، فيجعل قيادتهم أمرا عسيراً. (الاسكندري، حسن، 2014، ص218). اما بالنسبة للبعثات العلمية والذي كان ينتظر منه احياء حركة البعثات التي تبناها والده محمد علي ولكن ما حدث انه امر باعادة بعض الطلاب الذين كانوا يدرسون ببينا وبرلين على نفقة الحكومة ولم يرسل طلاب بعثات الى اوربا (طوسون، عمر، 1934، ص545)

كما اهتم سعيد بالمجال الاداري من خلال اصداره مجموعة من القوانين لتنظيم ادارة البلاد حيث عمل على الغاء وظائف المديرين. فاصبحت الحكومة المركزية في القاهرة، تشرف على دقائق الإدارة في الأقاليم والبلاد النائية. وكان المجلس الخصوصي الذي أنشأه محمد علي عام 1847 م يعاون سعيد في إدارة شؤون الحكومة الكبرى، و يسن اللوائح والقوانين وإصدار التعليمات لجميع المصالح الحكومية. علاوة على ذلك؛ أعاد سعيد في عام 1857 م تنظيم الدواوين. حيث جعل منها أربع وزارات: الداخلية والمالية والحربية والخارجية، (عزباوي، ص 223)

ومن ضمن القوانين التي اصدرها سعيد في عام 1854 اصدر (لائحة المعاشات)، والتي تنظم معاشات موظفي الحكومة، و يعد أول قانون ينظم معاشات الموظفين العموميين في مصر الحديثة، والذي نص على موظف الحكومة لكي يستحق المعاش ينبغي عليه أن يقضي في الخدمة 30 عاما، ويتحدد مبلغ المعاش المستحق على أساس ما كان يتقاضى من راتب (هنتر، 2005، ص79-80).

كما أصدر سعيد عام 1855لائحة أخرى عرفت (بلائحة التنظيمات)، وهي وثيقة قانونية شاملة تتضمن قواعد لمجازاة موظفي الحكومة، وتحديد الإجراءات التي يتحتم على ديوان الحاقانية والمحاكم الحكومية الالتزام بها. كما تحدد التنظيمات المصرية العمليات الزراعية وتنظم العلاقات بين السلطات والناس، وهي مستمدة من لائحة العقوبات العثمانية الصادرة في عام 1851م (هنتر، 2005، ص80-81).

أما في المجال القضائي؛ فقد كان أهم تحديث تم في عهد سعيد تعيينه للقضاة بنفسه بدل تعيينهم من قبل السلطان، فضلا عن إنشائه مجلس خاص بالأجانب نتيجة لتزايد مشاكلهم في مصر. وذلك في عام 1861 م عرف باسم " مجلس الكومسيون"، وهو يتألف من رئيس مصري وستة أعضاء، اثنان منهم من المصريين و اثنان منهم من أوروبيين وعضو يهودي وآخر أرمني. ويختص هذا المجلس بالنظر في القضايا التي ترفع من الاجانب على الرعايا المحليين، وكان للفنصليات الحق في أن ترسل مندوبا من قبلها لحضور جلسات هذا المجلس، وأحكامه تستأنف أمام مجلس الأحكام. ولم

يكن من اختصاصه النظر في المسائل المتعلقة بالعقارات، لأنها من اختصاص المحاكم الشرعية باعتبارها و قنن المحاكم العادية في البلاد (الرافعي، عصر إسماعيل، ج 1 ص، 52-53).

ومن أهم الحوادث التي حدثت في أيام سعيد باشا، بل أهم الأغلاط التي ارتكبها في مدة حكمه من الجهة المصرية اثنتان؛ الأولى: فتح باب استدانة الحكومة، والثانية: إذنه لفردناند «ديلسبس» بحفر ترعة السويس لتوصيل البحر الأبيض بالبحر الأحمر؛ ففي عام ١٨٦٢م أمضى عقد قرض في لندن مع «فرهليج غوشن» بمبلغ (٣٢٩٢٨٠٠) جنيه، فلما توفي في عام ١٨٦٣م كان على البلاد ديون أجنبية قدرها ثلاثة آلاف ألف، وعليه هو ما يربو على ضعف ذلك؛ فكان ما تركه من الدين لخلفه يبلغ عشرة آلاف ألف من الجنيهات تقريباً. وأما إذنه بحفر قناة السويس، فإنه عاد على البلاد وأهلها بالويلات، ونُصب من أجلها معني ثروتها ورجالها. وقد حصل على هذا الإذن امليسيو «ديلسبس» بما كان له من المكانة العالية عند سعيد قبل توليته، وبما كان يعده به من الفوائد التي تتجم من ذلك المشروع الخطير مع قلة النفقات، بدعوى أن كل ما يحتاج إليه من اموال لحفر الترعة سيكون من فرنسا (الاسكندري، حسن، 2014، ص219) وبالتالي أدى هذا الى وقوع البلاد في السنوات اللاحقة بمشاكل ادت الى توقف وجمود الحركة التحديثية.

خامساً: التحديث في عهد الخديوي إسماعيل

لاشك أن الجمود الذي أصاب مختلف ميادين الحياة في مصر خلال فترة حكم عباس باشا وسعيد باشا، شكل دافعا لاستنفار همة الخديوي إسماعيل بعد توليه الحكم عام 1863. إذ أدرك هذا الأخير مدى حاجة بلاده إلى حركة تحديثية من شأنها أن تعيد لمصر قوتها السابقة وحيويتها التي شهدتها خلال عهد محمد علي. ومن جهة أخرى؛ تربيته الأوروبية ورغبته في احياء مشروع جده محمد علي لتحديث مصر ساهمت في توجيه فكره نحو تنمية موارد مصر الاقتصادية، وترقية مستوى السكان عن طريق نشر التعليم وذلك من أجل أن تتمكن البلاد من مسايرة ركب الحضارة الأوروبية (الرحماني، 2019-2020، ص 143).

ويبدو ان مشروع التحديث الذي سيسير فيه اسماعيل بخطوات سريعة واحيانا متهورة من خلال جعل مصر قطعة من اوربا والسعي لاستقلال مصر عن الدولة العثمانية وضمان الدول الاوربية لهذا الاستقلال هو من اجل الحصول على فرمانات عدة في هذا الاتجاه مثل حصوله على لقب الخديوي او تحويل وراثة العرش والحكم لأكبر ابنايه من الذكور، وفي نفس الوقت سيتمكن من التملص من مسالة تخفيض اعداد الجيش المصري (الشقرة، جمال، 2008، ص55) ومن هذا المنطلق ؛ شهد عهده نموا وتطورا كبيرا في المجالات العسكرية والاقتصادية والعمرانية والمواصلات والتعليم والحياة الاجتماعية والثقافية (الرحماني، 2019-2020، ص 143).

ففي بداية حكمه حصلت ظروف اقتصادية ساعدته على الاندفاع نحو مشاريع التحديث اذ وقعت الحرب الاهلية الامريكية وترك ذلك اثارا خطيرة على الاقتصاد العالمي اذ ارتفعت اسعار بورصة القطن لاسيما القطن المصري لهذا استغل اسماعيل ذلك لتمويل مشاريعه من الارباح المتصاعدة للقطن المصري لهذا بدا اسماعيل مشروعه العمراني الكبير سواء في العاصمة القاهرة او في الاسكندرية وحتى في الاقاليم فانشا قصر عابدين ليكون مقرا للحكم (الشقرة، جمال، 2008، ص 55-56)

اما في مجال التعليم تولى إسماعيل عرش مصر ومدارسها مغلقة ومشروعات محمد علي مهمة؛ فكان عمله في كل شيء عمل المنشئ من جديد. ولو نظرنا إلى مجموع ما تم في عهده من الإصلاحات والأعمال الهامة لعلمنا ما كان يرمي إليه من النهوض بمصر حتى يجعلها في مستوى أرقى الدول الأوروبية. (الاسكندري، حسن، 2014، ص229) فكان أول خطوة اعتمدها الخديوي إسماعيل نحو تحديث البلاد، هو احياء الحركة التعليمية التي عرفتھا البلاد في عهد جده محمد علي فقام باعادة فتح المدارس التي كانت قد اغلقت سابقا وافتتح مدارس جديدة(*) وكانت المجانية اساس التعليم فيها (عوض، صبري، 2000، ص45)

كما أدخل الخديوي اسماعيل تنظيمات تعليمية حديثة ووفقا لما هو معمول به في أوروبا آنذاك. لإحياء العلم والمعارف في مصر إذ أدرك أنه لابد من إعادة النظر في سياسة التعليم التي خلفها محمد علي، ورسم سياسة جديدة لا تنظر إلى التعليم على أنه تعليم حكومي، وجد من أجل إعداد نفر من أبناء البلاد لوظائف الحكومة، وإنما هو أداة لإصلاح وتحديث البلاد بأكملها. وقد ساعد الخديوي إسماعيل في سياسته علي مبارك، من أبرز الشخصيات التي أضافت الكثير للتعليم خلال القرن 19م، إذ ساهم في وضع أسس منهج قويم للتعليم في جميع أنحاء البلاد المصرية (الرحماني 2019-2020، ص145). وذلك من خلال إصداره للائحة رجب في 10 رجب 1284 / هـ الموافق 7 تشرين الثاني 1867م(*) كما شملت النهضة التعليمية البعثات العلمية التي وثقت اواصر اتصال مصر بالحضارة الغربية فارسل العديد من الطلبة الى اوربا(*) لدراسة مختلف العلوم (الجميحي، 2007، ص9)

كما اهتم اسماعيل بتعليم البنات اذ كان تعليم البنات قبله معدوما فاسس مدرسة السيوفية للبنات عام 1873 التي عرفت فيما بعد بالمدرسة السنية كما اسس مدرسة اخرى عام 1874 فضلا عن تطور مدرسة الطب والولادة في عهده التي خرجت اعداد كبيرة من اعلام الطب في مصر الحديثة (الشقرة، جمال، 2008، ص 66).

فضلا عن ذلك اهتم اسماعيل باصلاح الأزهر وتنشيط الحركة الثقافية. فابتداء من عام 1868، تأسست الجمعيات، وتطورت أيضا المطبعة الاميرية التي أنشئت في عهد محمد علي و انتشرت أعمال الطباعة والتأليف والنشر والترجمة فضلا عن اهتمامه بإنشاء مؤسسات منها دار الكتب وجمعيات علمية ودار اوبرا المصرية في القاهرة عام 1869 وصدور العديد من الجرائد والمجلات والصحف (شبل بدران، 1984، ص68)

وفي المجال الاداري عندما أصبح إسماعيل صاحب النفوذ والسلطان في مصر أخذ ينظم إدارتها الداخلية؛ فأدخل في البلاد جملة إصلاحات ادارية لم يأت بها والي تولى الشؤون المصرية قبله؛ فأعاد نظام الإدارة الذي وضعه محمد علي وأهمل في عصر عباس باشا الأول بعد أن أدخل فيه بعض الإصلاحات، ثم رتب نظام المكوس ترتيباً متقناً، واشترى إدارة البريد المصري من شركة وقسم البلاد الى أربع عشرة مديرية، وحسن طرق الاتصال والقضاء وغير ذلك (الاسكندري، حسن، ص233).

كما قام بتأسيس أول مجلس نيابي في تاريخ مصر (مجلس شورى النواب) عام 1866م، استكمالا لمظاهر تحديث نظام الحكم وإشراكا لأعيان البلاد في تحمل أعباء سياسته المالية. كما قام في إدخال النظام الوزاري عام 1878 م حيث حول الدواوين الكبرى كالبحرية والخارجية والأشغال والمعارف إلى وزارات (المهداوي، 2020، ص 4)

اما في المجال العسكري اهتم بتدريب الجيش المصري وتنظيمه على الطريقة الأوروبية الحديثة، واستقدم أفضل المدربين الاجانب مع اعتماد مناهج عسكرية حديثة، وأرسل عددا من الضباط المصريين في بعثات إلى فرنسا للإطلاع على فنون العسكرية، وأنشأ عدة مدارس حربية منها مدرسة المشاة عام 1864 م، مدرسة السوارى عام 1865م، مدرسة أركان الحرب عام 1865م، بالإضافة إلى مدارس لتصنيع الأسلحة وصناعات أخرى أضف إلى ذلك؛ تجديد إسماعيل للأسطول البحري المصري، وبعث النشاط في ترسانة الإسكندرية التي كانت تعرف بـ "دار الصناعة"، فأحيا معاملها واستحضر لها الآلات والعتاد وجلب لها العمال، كما أوصى بصنع عدة سفن حديثة حربية في ترسانات أوروبا، وجدد المدرسة البحرية، واستقدم لها أساتذة أكفاء من مصر وأوروبا، وأوفد بعض طلابها إلى إنجلترا لإكمال علومهم البحرية والعودة إلى مصر للعمل بدار الصناعة البحرية، فاستعاد الأسطول المصري في عهد إسماعيل جانبا كبيرا من مظاهر قوته التي وصل إليها في عهد جده محمد علي (الرحماني 2019-2020، ص96).

اما في مجال الاقتصاد فقد أولى الخديوي إسماعيل عناية خاصة بتحديث الاقتصاد والمجتمع في مصر. ففي المجال الزراعي ؛ عمل الخديوي على تحسين نظام الري وتوفير وسائله وبناء العديد من القناطر مما شجع الفلاحين على تعمير الأراضي والتوطن ومساعدتهم للاشتغال بامور الزراعة وبالتالي ادى الى توسيع المساحات الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي، مثل التوسع في زراعة القطن وقصب السكر (الرافعي، ج2، ص9)

اما في المجال الصناعي نتيجة لهذه التغيرات التي تم إحداثها في المجال الزراعي كان لها تأثير كبير على نمو قطاع الصناعة، إذ استحدثت صناعة السكر لكي لا تقتصر مصر على محصول واحد وهو القطن، يضاف إلى ذلك؛ تطور صناعة النسيج وازدياد مصانعها، فضلا عن ذلك ؛ تم فتح أيضا ما أغلق من المصانع التي أنشأها محمد علي، والتي فككت وبيعت معداتها خردة في عهد عباس باشا. كما تم إحياء الصناعات مثل مسابك المعدات، ومعامل البنادق، وماكينات تصليح البنادق ومصانع الخرطوش في بولاق والإسكندرية، ومصانع البواخر والسفن البحرية. كما تطورت صناعة الفخار، وأنشئت كذلك حوالي 10 مصانع للزجاج. وفي الوقت نفسه تطورت صناعة الطوب، وتجدد العمل في مناجم الزمرد والرصاص والذهب والفيروز، واستخراج الأملاح من البحيرات، فضلا عن اكتشاف زيت البترول جنوب السويس. وأنشأت أيضا مصانع للورق ببولاق عام 1870م. وواكب تطور تلك الصناعات، تطور بعض الحرف وازدياد المشتغلين بها إذ. وصل عددهم إلى أكثر من 100 ألف حرفي وصانع انتظموا في 38 حرفة وصناعة، مما يشهد على تطور مصر الصناعي المذهل في تلك الفترة (رحماني، 2019-2020، ص148).

اما في مجال التجارة ؛ وجه إسماعيل همه أيضا نحو تحسين حال التجارة، لعلمه أن مصر كانت من قديم الزمان مركزا عظيما للتجارة؛ فبنى خمس عشرة منارة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، لترشد السفن التجارية القادمة إلى مصر، وقام باصلاح وتوسيع الموانئ السويس وميناء الإسكندرية، (الاسكندري، حسن، ص247)

وقد انتعش القطاع التجاري لاسيما التجارة الخارجية. حيث زادت صادرات مصر عن الواردات. وقد اشتملت هذه الصادرات على القطن والسكر بالدرجة الأولى تليها محاصيل أخرى كالأرز والقمح والفاول والذرة والشعير والعدس والبقول والصوف والكتان، وفي المقابل كانت مصر تستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والأثاث الحريرية

والسجاد، بالإضافة إلى الأخشاب وأدوات البناء والنحاس والعقاقير والدخان والمشروبات الروحية (الرحماني، 2019-2020، ص149)

ولابد من الإشارة إلى أن خديوي مصر ومن أجل تنشيط التجارة المصرية، أسس العديد من الشركات التجارية ومنها : الشركة العزيفية التي أقامت على أنقاض الشركة المجيدية، شركة الاعتماد المالية الزراعية المساهمة، كذلك شركة استيراد الماكينات التجارية من أوروبا، شركة تنفيذ مشاريع الري والطرق الزراعية، وأخرى للمتاجرة بالمحاصيل السودانية المتنوعة. كما أسس في أثناء زيارته لباريس الشركة العمومية المصرية للاتجار والاستغلال، وكذلك المصرف الفرنسي والمصري (الرحماني، 2019-2020، ص149)

تماشياً مع تلك التغييرات التي أحدثها الخديوي اسماعيل في مجال الزراعة والصناعة والتجارة، قام بعدة مشروعات وأعمال عامة تمت في عصره فأفادت البلاد وجعلتها تضارع البلاد الأوروبية في المدنية والحضارة. ومن بين هذه المشروعات اهتمامه بطرق المواصلات البرية والبحرية منها مد السكك الحديدية في جميع أنحاء البلاد، كما اهتم بالبريد والتلغراف وأثار أيضاً أمهات المدن — كالإسكندرية والقاهرة — بالغاز ومد بها أنابيب المياه، ومجاري الصرف الصحي وأنشأ الشوارع الفسيحة بالقاهرة والإسكندرية والسويس، وزينها على النمط الغربي الحديث، إلى جانب تشييد العديد من الحدائق والمتنزهات والقصور (الاسكندري، حسن، ص 248). وشيد في ذلك العصر القاهرة الخديوية والقاهرة الاسماعيلية أو بدايات ما يعرف الآن (بوسط البلد) ورافق ذلك إنشاء العديد من الكوبري المهمة من أهمها واجملها كوبري قصر النيل. وانضمت الى مصر مدن جديدة مع افتتاح قناة السويس لعل أشهرها مدينة بور سعيد نسبة الى سعيد باشا ومدينة الاسماعيلية نسبة الى الخديوي اسماعيل نفسه (الشقرة، جمال، 2008، ص 66)

أما من الناحية الاجتماعية؛ فقد أولى الخديوي اسماعيل طيلة حكمه عناية خاصة بتحسين الحياة الاجتماعية في مصر. ومن المظاهر الدالة على هذا الاهتمام ؛ أنشئ حوالي 36 مستشفى موزعين في القاهرة والإسكندرية ومختلف المديرية وأنشئت إدارات صحية لمقاومة الأمراض ومكافحة الأوبئة خصوصاً الكوليرا، ونشر الوعي الصحي بين السكان (الرحماني، 2019-2020، ص150).

رغم النجاح النسبي للخديوي اسماعيل في إعادة الحيوية والنشاط لحركة التحديث في مصر، مثلما كانت عليه في عهد جده محمد علي. إلا أن كثرة المشاريع التحديثية لاسيما في المجال الاقتصادي والعمراني التي أقامها الخديوي اسماعيل طيلة فترة حكمه أوقعت البلاد في أزمة مالية خانقة، الأمر الذي أدى به إلى الاستدانة من أوروبا. وبالتالي تدخلهم في شؤون مصر فمع تراكم الديون وعجز هذا الأخير عن سدها، لاسيما بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية ونزول أسعار القطن المصري مما اضطر اسماعيل الى بيع حصص الدولة في مشاريع مهمة أهمها بيع حصة مصر في شركة قناة السويس ومع ذلك عجز اسماعيل عن سداد الديون فتدخلت الدول الأوروبية لدى الباب العالي (الشقرة، جمال، 2008، ص 56) وتم إنشاء صندوق الدين في 2 ايار 1876 وفرض الرقابة على الاقتصاد المصري وجدت الدول الأوروبية في ذلك سبباً مباشراً للتدخل في شؤون مصر وفي الحقيقة لم تكن الديون الدافع الوحيد وراء تزايد النفوذ الأوروبي؛ بل يعد. افتتاح الخديوي اسماعيل بمظاهر الحضارة الأوروبية من أهم الدوافع، إذ جعله ذلك يأخذ عنها ويقتبس

منها أكثر من اللازم. كما دفعه ذلك إلى الاعتماد الكلي على الأجانب في جميع مشاريعه التحديثية دون استثناء، وهذا ما لم يفعله جده محمد علي. حيث جاء اعتماده على الأجانب ليس في تنفيذ المشاريع، وإنما لتدريب المصريين لكي يتم استخدامهم فيما بعد كبديل للفئات الأجنبية. مما أدى إلى عدم استمرار المسيرة التحديثية على وتيرة واحدة طيلة القرن 19 م (بدران، ص 70)

رافقت مدة حكم اسماعيل الازمة المالية والمؤامرات الأجنبية وانتهت الامور بعزلة وتولي ابنه محمد توفيق الحكم في تموز عام 1879. (فهمي، ص 123) الذي تولى الحكم والمصاعب تحيط بالبلاد من كل جانب؛ فالخزانة خالية، والجيش معتل النظام، والأهلون ساخطون الفقراء منهم مالا نالهم من الجور، والأغنياء مخافة أن يفقدوا ما نالوه من المزايا في عهد إسماعيل، والأوروبيون ناقدون لأن أموالهم لم تُدفع إليهم، ولأن الاضطرابات السائدة جعلت التجارة في كساد فقلّت بذلك أرباحهم. ولم يكن لتوفيق باشا من الدهاء والعزم ما يجعله خير مكافح لكل هذه الامور، إلا أنه كان محباً للبلاد شديد الميل إلى ما فيه راحتها، فلم يدخر وسعا في العمل على إسعادها، وإنقاذها مما حل بها من العناء بإدخال كل ما يمكنه من الإصلاح. وذلك لسيطرة الدول الأجنبية عليها (الاسكندري، حسن، ص 267)

يمكن القول ان الحركة التحديثية لم تستمر ولم تنهض مثلما كانت ايام عهد محمد علي وذلك لعدة اسباب من بينها تخوف الدول الاوربية ولاسيما بريطانيا من الحركة التحديثية والنهضة في مصر والتي ستغير ميزان القوى في المنطقة، وكذلك ربط خلفاء محمد علي التحديث بالتغريب من خلال الاعتماد على الاجانب في كافة مشاريعه والوقوع في فخ الديون مما ادى الى تدخل الدول الاجنبية في امور البلاد المصرية و فرض الحماية البريطانية على مصر عام 1882..

الخاتمة

اهم النتائج التي توصل اليها الباحث:

1- التحديث ماهو الا عملية حضارية وطريق للتقدم والنهضة والسير في طريقه يتطلب بلورة مفهوم فكري لهم للسير عليه لكي لا يحصل تطابقه مع مفهوم التغريب في كل جوانبه واتجاهاته، ويجب ان يقترن التحديث بالاستقلال كما فعل محمد علي مما جعل التحديث يساهم في قوة مصر ونهضتها وتقدمها على العكس ما قام به الخديوي اسماعيل الذي ربط التحديث بالتغريب في اكثر جوانبه والذي قاد الى ربط البلاد بالنفوذ والتغلغل الاجنبي.

2- التحديث في مصر تحمل أهم أعبائها محمد علي الذي امن بانه لا سبيل للنهوض بمصر دون تحديثها على جميع المستويات إذ سعى منذ توليه الحكم إلى بناء دولة حديثة، تعتمد بالدرجة الاولى على اقتصاد متين وجيش قوي ومؤسسات تعليمية وإدارية حديثة إذ. لم يبد خلفائه نفس الرغبة والحماس في اعتماد التحديث، خاصة عباس حلمي ومحمد سعيد. ورغم أن الخديوي اسماعيل حاول دفع هذه الحركة نحو الأفضل ففعل ما فعله جده محمد علي، إلا انه ادى بلاده إلى الهاوية، حيث سقطت في يد إحدى القوى الاستعمارية الممثلة في بريطانيا.

3- حركة التحديث في مصر واجهتها تحديات داخلية وأخرى خارجية كان أبرزها الصراع بين النخب التقليدية المحافظة و المناصرة للنظام القديم والمعارضة لأي انفتاح على الغرب ؛ وبين المتتورين الذين تبناوا النظام الجديد، وآمنوا بالتحديث كضرورة لتجاوز الأزمة، وقد ساهم هذا الصراع في إجهاض تجارب التحديث. اضافة الى تراكم الديون

والقروض من الدول الأوروبية أيضا عامل آخر بعرقلة الحركة التحديثية فضلا عن ان العامل الخارجي ساهم في استمرار الأزمة، لأن الدول الأوروبية كانت ترى في مشاريع التحديث تهديدا لها ولمصالحها في المنطقة مصر، لذلك لجأت إلى عرقلة تلك المشاريع مما أدى إلى استمرار الأزمة في هذه المنطقة ؛ بل والتدخل المباشر لها والممثل في الاحتلال البريطاني.

4- كانت رؤية وإستراتيجية محمد علي تقوم على القيام بالحركة التحديثية في أسرع وقت ممكن لاحتياجه بتكاليف الدول الأوروبية على مصر لموقعها الاستراتيجي المتميز، فأول ما قام به إرساء قواعد البناء المئتين لمختلف جوانب الحياة في مصر ممهدا بذلك كل الطرق السليمة بأن تكون مصر دولة حديثة في حياتها و للقدام من ذريته وللبقية المصريين.

5- شكلت فترة حكم محمد علي باشا في مصر نقطة انعطاف في تاريخ التعليم المصري، إذ لم يعد هذا الأخير قاصرا على الأزهر والكتاتيب والمدارس الأهلية، ولا على العلوم الدينية، ولا حتى على علماء جامع الأزهر؛ بل أنشئت المدارس الحديثة، وتم إيفاد بعثات علمية إلى أوروبا، واستقدم المدرسون الأجانب، ونقلت مختلف العلوم والمعارف الحديثة، الأمر الذي ساهم في بناء منظومة تعليمية حديثة استندت على هيكل إداري وتربوي دقيق ومحكم وفقا للنموذج الأوروبي.

6- جعل محمد علي من هذه المسيرة التحديثية، نموذجا حيا لعلاقة العالم الاسلامي مع الغرب الأوروبي، فقد أوضح مدى استفادة الطرف الأول من التقدم الحضاري الذي أنجزه الطرف الثاني.

7- خلفاء محمد علي لم يتخذوا موقفا ثابتا اتجاه التحديث، ولم يبقوا منهم أوفياء للمبادئ التحديثية التي انطلق منها رائدهم. كما لم يعملوا على المضي قدما للحركة التحديثية المصرية، ولا على تصحيح الأخطاء الكبيرة التي وقع فيها جدهم، فكان عباس باشا أول من جسد هذا الموقف، من خلال إغلاقه لمعظم المدارس وإبعاد مجموعة من كبار المدرسين عن مصر، إلى جانب استدعائه لمعظم أعضاء البعثات العلمية الذين تم إيفادهم إلى أوروبا في عهد محمد علي، فضلا عن ذلك؛ لا يختلف سعيد باشا عن عباس في إهماله للتحديث. فقد عرف عنه أنه ضعيف الإرادة كثير التردد، لا يستقر على رأي واحد، ومن هنا جاءت تقلباته في الخطط والبرامج والأعمال، كما كان معروفا بميله وانصياعه للأوروبيين وحسن ظنه بهم. إلا أن التاريخ المصري الحديث يشهد للخديوي اسماعيل الإنجازات التي عدت خطوة مهمة في مسار الحركة التحديثية في مصر. رغم التراجع الذي شهدته حركة التحديث في مصر في عهدي عباس الأول ومحمد سعيد إذ شهد عهد اسماعيل الذي حذى حذو جد محمد علي انتعاشا في القيام بتحديثات شملت مختلف الميادين لولا وقوعه في فخ الاستدانة.

Abstract**Modernization in Egypt During the Nineteenth Century****By Noor saadi Issa**

The nineteenth century is considered one of the important periods in the history of the Arab world, especially Egypt, where more than one political event emerged in the region that had a major impact on the course of life of the Arab Egyptian people, including the French campaign on Egypt in (1798-1801), which paved the way for weakening Ottoman rule and Mamluk tyranny in Egypt. This rule and tyranny were behind the state of backwardness in general. The nature of the campaign and its circumstances led to a violent shock in the life of the Arab Egyptian people, especially the class of scholars and intellectuals, through their contact with the French and the West and their observation of the scientific and technical progress they had reached. This progress had an impact on the state of general awareness at that time. This stage was the beginning of a new stage for the rise and progress of Egypt at the hands of Muhammad Ali, who got hold of authority in 1805 and was able to build a state based on modernization, as he carried out an educational, military, economic, social and intellectual renaissance, as he opened schools, sent missions to Europe, promoted translation, printing operations to transfer European sciences and knowledge, and modernized the army according to the European systems. Furthermore. he opened factories and hospitals, built palaces, streets and developed trade, industry, agriculture and transportation routes, which constituted the modernization of this country a threat to the major powers at that time, but this modernization did not continue during the period of his successors, especially the era of Abbas the first and Muhammad Said. The era of Khedive Ismail witnessed the continuation of this modernization process in the footsteps of his grandfather Muhammad Ali and revived the country in all areas of life with a strong renaissance, but his dependence on foreigners in his projects and the accumulation of his debts led to the control and penetration of foreign influence over the country.

الهوامش

(*) محمد علي: 1769-1849 هو محمد علي باشا المسعود ابن ابراهيم اغا القولي، ولد في مدينة قولة السياحية في جنوب مقدونيا، وفي سن الشباب انخرط في سلك الجندية جاء الى مصر عام 1801 اثناء تشريع الباب العالي تعبئة جيوشه لمحاربة الفرنسيين واصبح كمعاون لرئيس كتبية قوله واطهر كفاءة وتدرج في الترقية الى ان خرج الفرنسيون فاصبح من الرجال المقربين للوالي الجديد خسوا باشا وفي تموز 1805 وصل الى كرسي الحكم بفضل القوى الشعبية المصرية، مرض عام 1848، صدر فرمان بعزله وتولية ابنه ابراهيم باشا واليا على مصر، توفي عام 1849 في الاسكندرية، ودفن بمسجده في القلعة (الانصاري، 1987، ص121).

(*) الخديوي اسماعيل: 1830-1895 ابن ابراهيم باشا ابن محمد علي باشا ولد في القاهرة في قصر المسافرين خانه بالجمالية، اهتم والده بتعليمه مبادئ العلوم واللغات العربية والتركية والفارسية، التحق بالبعثة المصرية الى باريس وهناك درس علوم الهندسة والرياضيات كما اتقن اللغة الفرنسية اصبح واليا على مصر عام 1863 منحه السلطان لقب الخديوي عام 1867 مقابل زيادة في الجزية له عدة انجازات في جميع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والقضائية على الرغم من زيادة الديون في عهده التي

ادت الى تدخل الاجانب في مصر مما ادى الى عزله عام 1879 وتتصيب ابنه توفيق باشا الحكم، توفي في اسطنبول، ودفن في القاهرة عام 1895 (الانصاري، 1987، ص123).

(*) حسن العطار : 1766-1835م، ولد في القاهرة، نشأ في كنف جامع الأزهر في جو يسوده العلم والدين. كان أديبا وشاعرا ورحالة، عاصر الحملة الفرنسية وخالف ضباطها وعلمائها. كما عاصر عهد محمد علي، تولى تحرير جريدة الوقائع المصرية ما بين عامي 1828-1830م، ثم تولى مشيخة الأزهر عام 1830م. كان أول من طالب بالاصلاح الأزهر وبرامج التعليم فيه، وتتلذذ على يديه الكثيرون من أبرزهم رفاعة رافع الطهطاوي. وكان حريصا على قراءة ودراسة أمهات الكتب العربية مما جعل له مؤلفات عدة في الأدب أهمها: ديوان العطار، للتفاصيل ينظر: حسن، د.ت.

(*) (**) رفاعة رافع الطهطاوي : 1801 - 1873م: ولد بمدينة طهطا لذلك نسب إليها. أجاد القراءة والكتابة منذ صغره. درس في جامع الأزهر، تتلمذ على يد كبار الشيوخ والعلماء أمثال حسن العطار. عين كإمام واعظ في البعثة العلمية التي أرسلت إلى باريس سنة 1826م، أجاد اللغة العربية والفرنسية، تولى وظائف أهمها مدير مدرسة الألسن. له مؤلفات أبرزها تخلص الإبريز في تلخيص الاباريز، ومناهج الألباب في الآداب العصرية وغيرها، للتفاصيل ينظر: عمارة، 2007.

(*) (**) علي مبارك : 1823-1893م ولد في قرية برنبال في محافظة الدقهلية درس الهندسة بمدرسة المهندسخانة ببولاق وارسل لتفوقه في بعثة الى فرنسا، تولى عدة وظائف أهمها نظارة ديوان الاشغال ثم ديوان المدارس لمرتين عام 1868 و1871، ثم اصبح ناظر معارف لمدتين عام 1878 و1888 له عدة مؤلفات منها، الخطة التوفيقية، ورواية علم الدين، لقب بابي المعارف المصرية لانجازاته العديدة في مجال التعليم. للتفاصيل ينظر: النجار، 1987.

(*) (**) للتفاصيل اكثر عن تأثير الحملة الاقتصادية والاجتماعي والاداري بنظر: (رحماني، 2019-202، ص21-24).

(*) (**) للتفاصيل اكثر عن ديوان الجهادية ينظر : (فهيم، اميل، 1977، ص86).

(*) (**) للتفاصيل اكثر عن المدارس ونظامها ومناهجها ينظر (صيري، محمد، 1996،)

(*) (**) للتفاصيل اكثر عن اول المدارس التي انشئت ينظر : عبد الكريم، احمد عزت، 1938، ص83

(*) (**) ديوان المدارس : اول ادارة تعليمية قائمة اسند اليها الاشراف على جميع شؤون التعليم بمراحله وانواعه المختلفة وبنشاته انفصلت ادارة التعليم عن ديوان الجهادية ولهذا يعتبر الاساس التاريخي لوجود وزارة التربية والتعليم في مصر واول من تولى رئاسة هذا الديوان مصطفى بك مختار للتفاصيل ينظر: عوض، 2000، ص13.

(*) (**) معاهدة لندن : وهي المعاهدة التي عقدت في 15 تموز 1840 بين الدولة العثمانية واربع دول اوربية، الامبراطورية الروسية وبروسيا والمملكة المتحدة والامبراطورية النمساوية للحد من توسعات محمد علي باشا على حساب اراضي الدولة العثمانية التي كانت سببا في تقليص صلاحياته واستمراره حاكما لمصر ولكن مع الحق بان يخلفه ابنائه للتفاصيل ينظر (كمال، 2003، ص199-122)

(*) (**) ابراهيم باشا : 1789-1848 هو الابن الكبير لمحمد علي قاد الحملة المصرية في الحجاز فاحمد ثورة الوهابيين عام 1816، قاد الجيش المصري الذي قمع ثوار اليونان الخارجين على تركيا، قاد جيشا مصرية ففتح فلسطين والشام وعبر جبال طوروس 1832، انتصر في المعركة الفاصلة بين المصريين والأتراك في نزيب عام 1839، ولكن الدول الاوربية اكرهته على الجلاء عن جميع المناطق التي فتحها، تولى حكم مصر بفرمان من الباب العالي في اذار عام 1848 نظرا لعزل ومرض والده ولكنه لم يعمر اكثر من سبعة اشهر ونصف، توفي في تشرين الثاني 1848 للتفاصيل ينظر: الانصاري، 1987، ص122

(*) (**) عباس حلمي : 1813-1854 هو ابن احمد طوسون ابن محمد علي باشا ولد في جدة، ونشأ في مصر خلف عمه ابراهيم باشا في حكم مصر عام 1848 عاش عيشة بذخ وانصرف عن التفرغ لشؤون الدولة، واغتيل في قصرة في بنها في تموز عام 1854 للتفاصيل ينظر : (الانصاري، 1987، ص122)

(*) (**) محمد سعيد : 1822-1863 هو ابن محمد علي ولد في الاسكندرية، اصبح واليا على مصر في 16 تموز 1854 وهو عم سلفه عباس الاول ولكنه اصغر منه سنا، تلقى تعليمه في باريس وكان ذا نزعة غربية، فتح ابواب مصر بالكامل للنفوذ الاجنبي عاش في بذخ واسراف حتى اضطر للاستدانة توفي في حزيران عام 1863 ودفن في الاسكندرية للتفاصيل ينظر : (الانصاري، 1987، ص123)

(*) (**) للتفاصيل عن المدارس القديمة والجديدة التي افتتحت في عهد اسماعيل ينظر: عيسى، نور سعدي، 2021، ص25.

(*) (**) تضمنت عدة امور من اهمها دراسة نظام التعليم الشعبي المتمثلة بالكتاتيب والمطالبة بتحسين حالها واشراف الحكومة عليها والاهتمام بمبانيها ومناهجها ومعلميها والمطالبة بانشاء مدارس ابتدائية في عواصم المديريات ويكون تمويل هذه المدارس عن طريق

الأوقاف وأموال الأهالي أما القادرون فيدفعون مصروفات وان لا تتحمل ميزانية الدولة اي عبيء مالي سوى تحملها الانفاق على المدارس الثانوية والعالية للتفاصيل ينظر الاسكندري، حسن، 1996، ص 225.
(*) للتفاصيل عن اعداد الطلبة الموفدين ينظر : الجميبي، 2007، ص 9

قائمة المصادر والمراجع

الرسائل والاطاريح

- 1- الشيباني، رؤوف عبد الكريم حسن، اتجاهات التحديث عند المفكر العربي رفاعه رافع الطهطاوي، اطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، 1989.
- 2- رحمانى، فاطمة الزهراء، حركة التحديث في مصر وتونس خلال القرن التاسع عشر دراسة مقارنة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الانسانية، 2019-2020.
- 3- غازي، بشرى، قروي، مريم، محمد علي باشا والنهضة في مصر 1769-1849 (بناء مصر الحديثة)، رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، 2015-2016.
- 4- كمال، سهير نبيل، سياسة محمد علي باشا تجاه العراق والخليج العربي وموقف بريطانيا والدولة العثمانية منها 1816-1840، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2003.
- 5- عيسى، نور سعدي، تطور التعليم في مصر 1922-1952، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2021.

الكتب العربية والمصرية

- 1- الاسكندري، عمر، حسن، سليم، تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة أ.ج. سفندج، المملكة المتحدة، مؤسسة هندواي، 2014.
- 2- الشلق، احمد زكريا، الغزو الفرنسي لمصر واثاره 1798-1801، المرجع في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، تقديم ومراجعة يونان لبيب رزق، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2009.
- 3- الانصاري، ناصر، حكام مصر من الفراعنة الى اليوم، دار الشروق، القاهرة، 1987.
- 6- الايوبي، الياس، محمد علي سيرته واعماله واثاره، دار الهلال، مصر، 1923.
- 7- الجميبي، عبد المنعم ابراهيم، البعثات العلمية المصرية الى اوربا دراسة في الوثائق، القاهرة، 2007.
- 4- الجميل، سيار، العرب والاثراك الانبعاث والتحديث من العثماني الى العلمنة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- 8- الرفاعي، عبد الرحمن، عصر اسماعيل، ج1، ج2، القاهرة، دار المعارف، 1987.
- 9- السروجي، محمد محمود، الجيش المصري في القرن التاسع عشر، القاهرة، دار المعارف، 1967.
- 10- النجار، حسين فوزي، علي مبارك ابو التعليم، القاهرة، دار الكاتب العربي، 1967.
- 11- المحجوبي، علي، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر، تونس، مركز النشر الجامعي، 1999.
- 12- الشقرة، جمال، تجربة التنمية والتحديث في مصر، تحرير ديونان لبيب رزق، المجلس الاعلى للثقافة، القاهرة، 2008.
- 13- الشقرة وآخرون، جمال، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، جامعة مصر الدولية، القاهرة، 2015.
- 14- بدران، شبل التعليم والتحديث دراسة في تاريخ ونظام التعليم في مصر، القاهرة، مكتبة المعارف الحديثة، 1984.
- 15- بري، مالك براد، ماكنارلن، جيمس، الحداثة، ترجمة مؤيد حسن فوزي، بغداد، دار المامون للنشر، 1987.
- 16- بلقزيز، عبد الله، من النهضة الى الحداثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 17- جدعان، فهمي، اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث، القاهرة، دار الشروق، 1988.
- 18- حسن، محمد عبد الغني، حسن العطار، القاهرة، دار المعارف، د.ت.
- 19- حمزة، عبد اللطيف احمد، الصحافة المصرية في مائة عام، القاهرة، الناشر دار القلم، د.ت.

- 20- رضوان، ابو الفتوح، تاريخ مطبعة بولاق ولمحة في تاريخ الطباعة في بلدان الشرق الاوسط، القاهرة، المطبعة الاميرية، 1953.
 - 21- زيادة، معن،، معالم على طريق تحديث الفكر العربي، الكويت، عالم المعرفة، 1987.
 - 22- سراج الدين، اسماعيل، تحديث مصر في عهد محمد علي، اعداد وتحرير يونان لبيب رزق، محسن يوسف، الاسكندرية، الناشر مكتبة الاسكندرية، 2007.
 - 23- شكري واخرون، محمد فؤاد، بناء دولة مصر محمد علي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1948.
 - 24- صبري، محمد، تاريخ مصر الحديث من محمد علي الى اليوم، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1926.
 - 25- طوسون، عمر، البعثات العلمية في عهد محمد علي وعباس الاول وسعيد، مطبعة صلاح الدين، الاسكندرية، 1934.
 - 26- عمارة، محمد، رفاعة رافع الطهطاوي رائد التنوير في العصر الحديث، ط 3، القاهرة، 2007.
 - 27- عباس، رؤوف، اصلاح ام تحديث مصر في عهد محمد علي، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة، 2000.
 - 28- عبد الحكيم، منصور، الدولة العثمانية من الامارة الى الخلافة، القاهرة، دار الكتاب العربي، د.ت.
 - 29- عبده، ابراهيم، تاريخ الطباعة والصحافة في مصر خلال الحملة الفرنسية 1798-1801، القاهرة، مكتبة الاداب، د.ت.
 - 30- عوض توفيق عوض، صبري، حسن، مائة وستون عاما من التعليم في مصر وزراء التعليم وابرز انجازاتهم 1837-1997، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والنفسية، 2000.
 - 31- غربي، الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
 - 32- فهمي، اميل، التعليم الحديث دراسة وثائقية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1977.
 - 33- لوتسكي، فلاديمير، تاريخ الاقطار العربية الحديث، بيروت، دار الفارابي، 1985.
 - 34- هنتر، روبرت، مصر الخديوية 1805-1879 نشأة البيروقراطية الحديثة، ترجمة ببدر رفاعي، القاهرة، 2005.
- البحوث المنشورة في المجلات**
- 1- المهداوي، علي هادي، جاسم، علي جليل، التحديث في مصر (البرلمان المصري 1837-1923 نموذجاً)، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، عدد 1، مجلد 28، 2020.
 - 2- حنا، اطلال سالم، اثر التحديث على الاقباط في مصر 1805-1879، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العدد 1، المجلد 13، 2023.
 - 3- رحمانى، فاطمة الزهراء، دراج، محمد، تحديث التعليم في مصر خلال فترة محمد علي 1805-1848، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 1، مجلد 15، سبتمبر 2019.
 - 4- عتيق، وجيه، الحملة الفرنسية والمتغيرات التاريخية والحضارية، مجلة المؤرخ المصري، العدد 1، جامعة القاهرة، 1998.
 - 5- علي، شاكر علي، تجربة محمد علي باشا (1805-1840)، مجلة افاق عربية، دار الشؤون الثقافية العامة، العدد 9، ايلول 1993.
 - 6- عمر، مصطفى، ظاهرة التحديث في المجتمع العربي، محاولة لتطوير نموذج نظري، مجلة المستقبل العربي، العدد 128، 1989.